

يجب اعتماد النسخة الأصلية بالفرنسية

تونس: بيان الممثل السامي باسم الاتحاد الأوروبي حول الاستفتاء الدستوري

يسجّل الاتحاد الأوروبي النتائج المؤقتة للاستفتاء الدستوري الذي دار في تونس يوم 25 جويلية واتسم بنسبة مشاركة ضعيفة. لا بدّ من التوصل إلى توافق واسع النطاق بين مختلف القوى السياسية، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، لنجاح مسار يحافظ على المكاسب الديمقراطية وهو ضروري لكافة الإصلاحات السياسية والاقتصادية الهامة التي ستقوم بها تونس، فشرعية واستدامة هذه الإصلاحات تتوقّف على ذلك.

وعليه، ينبغي أن تشكّل التحضيرات وطريقة سير الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها خلال شهر ديسمبر فرصة لتعزيز التبادل الفعلي في إطار حوار وطني شامل. وكما ذكر بذلك في العديد من المناسبات كلّ من الاتحاد الأوروبي ولجنة البندقية، سيشكّل هذا الحوار شرطا هاما لوضع إطار تشريعي يكفل شرعية وتمثيلية البرلمان المقبل و سيكون انتخاب البرلمان حجر الزاوية لعودة البلاد إلى العمل المنتظم للمؤسسات في احترام تامّ للمبادئ الديمقراطية خاصة منها الفصل بين السلطات وتوطيد دولة القانون والتعددية وكذلك احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. في هذا الصدد، تمثّل حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية التظاهر وغيرها من الحريات الأساسية قيما أساسية للدول الديمقراطية، ينتشبت بها الاتحاد الأوروبي بشكل خاص والتي يجب الحفاظ عليها.

سيواصل الاتحاد الأوروبي متابعة التطورات عن كثب وسيقف إلى جانب الشعب التونسي وينصت إلى احتياجاته في هذه الفترة الزمنية الحاسمة بالنسبة للبلاد. كما يؤكّد الاتحاد الأوروبي مجدّدا على استعدادة وعزمه على تقديم الدعم السياسي لتحقيق الانتقال الديمقراطي. سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الشعب التونسي للاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والمالية الكبرى التي تواجه تونس والتي تفاقمت بسبب تداعيات العدوان الروسي ضد أوكرانيا على الأمن الغذائي والأمن الطّاقوي، ممّا يتطلّب إصلاحات هيكلية عاجلة.